مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية
University of Anbar Journal for Humanities
P. ISSN: 1995-8463 E.ISSN: 2706-6673
المجلد ١٨- العدد ٤ – كانون الأول ٢٠٢١ | Volume 18- Issue 4- December 2021

# تحديات الأمن الإنساني في محافظة الانبار

الباحثة رندة طارق خليفة أ.د. حميد كردي عبدالعزيز
جامعة الانبار- كلية الآداب
art.alfalahi_1953@uoanbar.edu.iq

**الملخص:**

يمثل الأمن الأولوية الكبرى لكل بلد ، وان الأمن الاجتماعي ضرورة حتمية في المجتمع، فلا يتقدم المجتمع دو وجود الأمن الذي يعزز الانتماء والولاء للبلد لدى الأفراد وكان للتحديات التي يتعرض لها المجتمع العراقي منذ عقود مضت ودخوله في سلسلة من الحروب والصراعات الداخلية والخارجية وكذلك الأزمات المختلفة وانعدام الاستقرار والأمان السياسي والاجتماعي، على هذه العوامل أدت الى وجود عقبات أمام تحقيقي الأمن الاجتماعي والإنساني في المجتمع .

ويهدف البحث الى التعرف على أهم التحديات التي تواجه الامن الإنساني في المجتمع الانباري، فضلا عن ماهية الأمن الإنساني

ومن النتائج التي توصل اليها البحث هي :

١- ضعف الأمن الإنساني في المجتمع أدى الى وجود مشكلات جمة في المجتمع .

٢- يعاني الشباب من الأمراض الاجتماعية الخطيرة التي تؤثر على مسيرتهم الاجتماعية.

DOI
10.37653/juah.2021.171707

تم الاستلام: ٢٠٢٠/٨/١٥
قبل للنشر: ٢٠٢٠/١٠/٢٧
تم النشر: ٢٠٢١/١٢/١

**الكلمات المفتاحية**

**التحديات**
**الأمن**
**الانساني**

# Challenges of Human Security in Al-Anbar City

**Researcher Randa T. Khalifa Prof. Dr. Hameed K. A**
**College of Arts- University of Anbar**

**Abstract:**
Security is the top priority for every country, and social security is inevitable necessity in society.
Society does not advance without the presence of security ,that enhances belonging and loyalty to the country among individuals .They are the challenges that the Iraqi society As exposed to decades ago and its entry into a series of wars and internal and external conflicts , as well as the various crises , lack of o factors have led to obstacles to achieve social and human security in society .The research aims to identify the most important challenges facing human security in the Anbar community , as well as what social security is.
As for the most important results of the research , they are summarized as follows:
1- Poor human security in society has led to many problems in society.
2- Young people suffer from serious social diseases that affect their social path.

Submitted: 15/08/2020
Accepted: 27/10/2020
Published: 01/12/2021

**Keywords**:
Challenges
Human
Security.

©Authors, 2021, College of Education for Humanities University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

**الفصل الاول**

**العناصر الأساسية للبحث تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية**

**المبحث الأول**

**العناصر الأساسية للبحث**

**١-مشكلة البحث :**

يعد الأمن الأولوية الأولى لكل بلد ولي دولة، فلا يستقيم نظام ولا يقوم اقتصاد دون ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار، ولا يختلف الباحثون في شأن التحديات التي تؤثر على حياة الأفراد في المجتمع، وقد أخذت التحديات أشكال عدة متمثلة في التحديات الداخلية التي هددت نسيج المجتمع إضافة إلى المهددات الخارجية التي لها آثار سلبية على أمن المجتمع وأمن الأفراد، لذا يعد الأمن الإنساني ضرورة حتمية لكل مجتمع ويجب أن يتمتع بها جميع الأفراد، لذا أن مشكلة البحث تكمن في تسليط الضوء على ماهية التحديات الأمن الإنساني، ولقد تفاقمت المشكلة في قطرنا العراقي وذلك بسبب الحروب والأزمات التي مر بها المجتمع مما أثرت على الأمن وخلقت تحديات كبيرة لا يمكن مواجهتها بسهولة.

**٢- أهمية البحث :**

**أ-الأهمية النظرية للبحث :**

لكل دراسة أهمية وتكمن أهمية هذه الدراسة في أثراء أدبيات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية حول موضوع تحديات الأمن الإنساني وما تتعرض له المجتمعات من تحديات أمنية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية تؤثر على سياسات البلد .

**ب-الأهمية التطبيقية للبحث:**

نظراً للتحديات التي يواجهها المجتمع الانباري في فترة النزوح والتغيرات التي أصابت المجتمع مثل الحروب ودخول المجموعات الإرهابية وارتفاع البطالة والفقرة في المجتمع جراء الأزمات المتتالية على المجتمع.

**٣- أهداف الدراسة :**

تهدف هذه الدراسة إلى مجموعة من الأهداف ولعل من اهم تلك الأهداف معرفة التحديات والإشكال التي تنبثق منها، لا يمكن حصر أهم الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها :

١- معرفة طبيعة المعوقات للأمن الاجتماعي لدى الشباب في الجوانب كافة سواء أكانت اجتماعية، أو اقتصادية، أو سياسية ... الخ.

٢- الكشف عن العلاقة ما بين الازمات المجتمعية التي يمر بها المجتمع الانباري، وما بين ازمة الامن الاجتماعي في منطقة الدراسة.

٣- التوصل الى معرفة مظاهر الاستبعاد الاجتماعي للشباب واثره في تدهور الامن الاجتماعي.

**المبحث الثاني**

**تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية**

يعد تحديد المفاهيم المصطلحات العلمية أمراً ضرورياً في البحث العلمية مساعدة الباحثين في التقرب من الأهداف وتحقيق الموضوعية المطلوبة في البحث العلمي[١].

وسوف تتضمن مفاهيم البحث الآتية :

١- **التحديات** : يعرف التحدي في اللغة هو حدا الحاء والدال والحرف المعتل أصل واحد وهو السوق ويتحدى فلاناً إذا كان يباريه وينازعه[٢].

ويعرف التحدي اصطلاحاً : هو الفعل الذي يبادر به الأفراد من أجل أثبات إمكانياتهم وقدراتهم في مجال أو ميدان محدد.

كما أن مفهوم التحدي هو مفهوم نسبياً أي متغير حسب الزمان بحسب رؤية الكاتب والقضية التي يدرسها، وهناك تحديات تأخذ أشكالاً مختلفة يمكن أن تأتي اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية وأمنية، وإذا أردنا النظر إلى التحدي اجتماعياً نجده يمثل تهديداً أو خطر لمجموعة القيم والمفاهيم والسلوكيات التي تستند عليها منظومة القيم الاجتماعية.

وتعرف التحديات إجرائياً : تعرف التحديات بأنها الصعوبات التي واجهت المجتمع الانباري في زمن معين. قد تزول أو تستمر بحسب الظروف المحيطة بالتحديات والتي أخذت أشكال عدة في المجتمع أي تأتي اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أمنية بحسب الظواهر والمشاكل الموجودة في المجتمع الانباري.

٢- **الأمن الإنساني** : يعرف الأمن في اللغة بأنه (الأمان) و (الأمانة) بمعنى أمن من باب فهم وسلم والأمن ضد الخوف[٣].

أن الأمن يعني شعور الفرد بالهدوء والطمأنينة والبعد عن القلق والاضطراب لذا يعد شعور ضروري لحياة الأفراد في المجتمع ومن أهم وظائف الأمن هو شعور الفرد بالاطمئنان على وظائفه وعلى أهواله التي يسعى على تحقيقها[٤].

و التعريف الإجرائي للأمن الانساني: هو شعور المواطن بالاستقرار والأمان في البيئة التي يعيش فيها، لذا يعد الأمن الإنساني ضرورة أساسية لكل بلد من البلدان ولابد من تحقيقه.

كما عرف الأمن بأنه الإجراءات، التي تتخذ لحفظ أسرار الدولة، وتامين أفرادها ومنشآتها، ومصالحا الحيوية ي الداخل والخارج، وهو القدرة على مواجهة الأحداث والطوارئ دون اضطراب[٥].

عرف بأنه الإحساس بالهدوء، والبعد عن القلق والاضطراب، وهو ضروري لحياة الأفراد والجماعة[٦].

والأمن الإنساني عني الحفاظ على السلم الداخلي، وتامين الحماية للأفراد ضد الاعتداءات والسرقات وغيرها إضافة إلى تأمين الحدود السياسية فهو يشمل جميع المجالات الموجودة في كيان الدولة لذا لا بد لكل دولة أن تقوم بالمحافظة على أمنها الإنساني.

أن الأمن الإنساني يحتوي على صورة وتطبيقات متعددة تتكامل مع بعضها البعض وتقوم بتحقيق الأمن الإنساني للفرد، إذ يبدأ من الأمن الاقتصادي وهو يعني ضمان حقوق الفرد واحتياجاته، والأمن الغذائي، وهو حصول كل الأفراد على كفايتهم من الغذاء لكي يتمتعوا بالصحة، أما الأمن الأفراد أنفسهم، أما الأمن السياسي فهو حق للمواطنين في حماية وفي الحفاظ على الاستقرار والأمن، أما الأمن الاجتماعي فهو أمن الأمة وحماية حقوقها العامة والحفاظ على مقدراتها، أما الأمن البيئي فهو حماية الإنسان من المخاطر وحماية البيئة لكي توفر أجواء مناسبة لعمل الأفراد والتمتع بصحة جيدة[٧].

## الفصل الثاني

## تحديات الأمن الإنساني في محافظة الانبار

### أولاً: الفقر

أن الدراسات التجريبية التي تبحث في العلاقة ما بين الفقر وفقدان الأمن الإنساني والاجتماعي محدودة في العراق لذلك ركزت معظم الدراسات التي كتبت حول الفقر على

وصف تأثيرات انعدام الأمن الإنساني على الفقر، والتي اكدت أن تفاقم الفقر هو نتيجة طبيعية لانعدام الأمن الإنساني.[٨]

أن أغلب الدراسات التي اجريت على المجتمعات الصناعية والنامية تؤكد على أن المستضعفين في مجالات اجتماعية محددة يكونون على العموم أكثر عرضة للوقوع في مصيدة الفقر ويندرج في ضوء هذه الفئات العاطلون عن العمل والاطفال والنساء، واعضاء الاسرة الكبيرة والمسنون، والمرضى، والعجزة والأقليات في المجتمع، وتكون آثار الفقر متقاربة على هذه الفئات في أغلب المجتمعات في العالم.[٩]

أن الوثائق تؤكد على أن العراق لا يُعدّ بلداً فقيراً وانما هو ضحية سياسات غير منضبطة وأزمات متكررة وحروب متعددة فافرزت فقراً بنسب عالية قياسياً لموارده وامكاناته. ووفقاً لمؤشرات الفقر في العراق لسنة ٢٠١٢ ظهر أن ١٨.٩% من سكان العراق هم تحت خط الفقر، وان الفقر يتركز في الريف بدرجة اعلى من الحضر؛ إذْ بلغت نسبة الفقر فيها ٣٠.٧% و١٣.٥% على التوالي كما اظهرت المعطيات ارتفاع خط الفقر الرسمي في العراق من ٧٧ الف دينار شهرياً عام ٢٠٠٧ إلى ١٠.٥٥٠٠ عام ٢٠١٢.[١٠]

يعد الفقر انتهاك لحقوق الإنسان لانه لم يقتصر على مجرد ضآلة أو انعدام الدخل بل هو أيضاً ظاهرة مركبة من الحرمان متعدد الابعاد. وفي العراق يُعبر عن مفارقة لافتة بين غني في الموارد ولا مساواة في التوزيع، لذلك يمكن القول على نحو ما من التعميم أن ابناء الاسر الفقيرة يعملون وانهم اقل تعليماً فضلاً عن كونهم أكثر عرضة للمخاطر الصحية، وللزواج المبكر، والتعرض للانحراف.[١١]

وهناك تحديات مهمة تواجه العراق اليوم هو وجود فوارق كبيرة في مستوى التنمية الاقتصادية ومعدلات الفقر إذْ باتت التباينات بين المحافظات واسعة وخطيرة، ففي عام ٢٠١٢ كان مستوى المعيشة في السليمانية (مقاساً بأنفاق الفرد الشهري) أكثر من ضعف مستوى الموجود في المحافظات الجنوبية وقابل هذا التدرج الجغرافي الحاد في مستويات المعيشة بين المحافظات فروقاً كبيرة في معدلات الفقر؛ إذْ تخطى معدل الفقر في المحافظات الجنوبية ٤٠% ليبلغ اعلى معدل في محافظة المثنى وهذا أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر.[١٢]

ويُعد الفقر من نتائج العولمة؛ إذْ نجد أن أغلب الدراسات تؤكد على أن ابرز أسباب الفقر هو العولمة؛ إذْ عملت العولمة على اتساع الهوة بين الفئات الغنية والفقيرة وحتى البلدان الغنية والفقيرة، لذلك يمكن القول أن العولمة على أن تجعل الدول الغنية أكثر غناءً ولكنها في الوقت نفسه ازدادت البلدان الفقيرة فقراً لذلك يُعد الفقر من أكبر التحديات التي تواجه الأمن الإنساني والاجتماعي للفرد ولابد من رسم السياسات التي تعمل على الحد من الفقر من أجل توفير بيئة سليمة امنة يستطيع الفرد من خلالها العيش بسلام بعيداً عن الفقر والحرمان.

في المجتمع العراقي هنالك عدة مسببات للفقر في مقدمتها الحروب الداخلية والخارجية، فضلا عن العقوبات الاقتصادية وطبيعة النظام السياسي، ونمط تعامله مع مجتمعه وسوء تصرفه بموارد المجتمع الاقتصادية.(١٣)

ولكن أن ظاهرة الفقر بدأت تزداد بين الشباب في العراق مما شكل خطراً على هذه الشريحة لاسيما أن العراق يعاني من تدهور في بنائه الاجتماعي والهيكلي والذي بدوره ينتج الفقر لذلك المجتمع. ويمثل الفقر حالة من الحرمان من الحياة اللائقة التي يتطلع الفرد والمجتمع للتمتع بها ولا يتوقف الفقر عند حد الافتقار إلى ما هو ضروري لتحقيق الرفاهية المادية للفرد بل يتسع مداه إلى الحرمان من الفرص لاختيارات الأساسية مثل حياة صحية خلاقة ودخل لائق والتمتع بالكرامة، والحرية واحترام الذات، واحترام الآخرين.(١٤)

وبهذا وفي ظل الظروف التي عاشها المجتمع العراقي من الحروب ابتدأً بالحرب العراقية الايرانية وفرض الحصار الاقتصادي وحرب الخليج الاولى وانتهاءً بالاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، أدت إلى حرمان الشباب من الأمن والصحة وفرص العمل والتعليم مما أدى إلى التهمش وعدم المساواة وهذا مما له الاثر في عدم وجود الأمن الاجتماعي في العراق.(١٥)

على صعيد الوطن العربي يتبوأ الصومال، العراق، السودان، اليمن، موريتانيا، جيبوتي، لبنان، فلسطين، الصدارة في ارتفاع معدلات الفقر وفي اتساع الهوة بين الاغنياء والفقراء وتقلص الطبقة الوسطى وهذا غالباً ما يؤشر إلى سوء الاداء الاقتصادي وانخفاض معدلات النمو.(١٦)

اكد تقرير التنمية البشرية في العراق أن نسبة الفقر ٢٣% من اجمالي عدد السكان، وان ما يقرب من مليون اسرة عراقية تعيش ليس في حالة فقر وانما دون مستوى خط الفقر اقل

من دولار للفرد الواحد يومياً، وان عدد المشمولين برعاية الاسرة هو (١٧١) الف اسرة فقط على مستوى العراق براتب (٥٠.٤٠) الف دينار في الشهر ما يقدر (٣٠ دولار امريكي) وهو راتب ضئيل قياساً بالحالة الاقتصادية والمعيشية السائدة في العراق.[١٧]

**ثانياً: البطالة**

البطالة ليس معناها فقط مشكلة تعطيل نسبة ملموسة من ابناء المجتمع لكن هي بطبيعة الأمر مشكلة مركبة فإذَا نظرنا إليها تبدو ظاهرة اقتصادية وسياسية لكنها في العمق هي اجتماعية وثقافية وأمنية، وعواقب البطالة عديدة منها ارتفاع معدل الجريمة والانحراف والتعصب والتطرف والاحباط والقلق الذي يؤثر على أمن واستقرار كل المجتمعات. تُعد البطالة ذات خطر كبير عندما تنتشر بين الشباب الخريجين وأصحاب الكفاءات العلمية، وأصحاب القوة والمهارة والطاقة العالية، لذلك تُعد البطالة صورة مأساوية عندما تعترض طريق الشباب لتأخذهم إلى طريق مليء بالمشاكل مثل الجريمة والانحراف والتعصب ويصبح الشباب قلقاً خائفاً على مستقبله وعلى بلده وعلى أمنه واستقراره في المجتمع.

تعد البطالة إحدى الظواهر الكبرى في تهميش الذكور والإناث على حد سواء، فضلاً عن أنها تعد تهديداً مباشراً للاستقرار الاجتماعي والسياسي وتلحق اضرار بالغة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[١٨]

كان للعامل الاقتصادي دوراً كبيراً في تسبب مشكلة البطالة وتفاقم تداعياتها، فالقطاع الخاص بوضعه الحالي غير قادر على توليد فرص عمل جديدة نتيجة لانخفاض معدل استثماراته بفعل عزوف المستثمر الخاص عن استثمار رؤوس أمواله داخل العراق، ناهيك عن اتجاه السياسة الاقتصادية نحو فتح الحدود أمام الاستيراد من دون قيد أو شرط من مختلف المناشئ العالمية، ودخول السلع الرخيصة وإغراق السوق العراقية، مما حد من قوة القطاع الخاص على المنافسة من حيث السعر والنوعية، وبذلك جف منبع مهم من منابع توليد فرص العمل منذ عام ٢٠٠٣ ولحد الآن ليصطف الباحثون عن العمل وساعات محدودة في القطاع الخاص غير المنظم مما زاد من اعداد العاملين المنظمين تحت لواء العمالة الناقصة في العراق لتكون النسبة الظاهرة منها ٣٨.٦% عام ٢٠١١ وغير ظاهرة ٦١.٤% هذا الواقع حدا بالدولة إلى تبني اجراءات سريعة وقتية للحد من ارتفاع معدلات البطالة.[١٩]

ويؤكد تقرير منظمة العمل الدولية على أن البطالة لها آثار نفسية إذْ أن كثيراً من العاطلين عن العمل يتصفون بالاضطرابات النفسية مثل الاكتئاب وتدني اعتبار الذات وبهذا فإن عمل الشباب دليل انتقال سليم من دور الطفولة إلى الرشد وهو مؤشر على مكانة جديدة ذات مستويات مختلفة توفر الإحساس بالثقة المستقرة بالمستقبل.(٢٠)

وتعد البطالة في العراق واحدة من التراكمات الكبيرة التي عانى منها المجتمع العراقي، لا سيما بعد الحروب والويلات والكوارث التي تعرض لها وهذا أدى إلى انكسار كبير في الاقتصاد العراقي؛ إذْ إن انخفاض معدلات دخول الأفراد أدت إلى مشاكل كبيرة في جميع القطاعات المختلفة في المجتمع. لذلك تعد البطالة امراً خطيراً يهدد شريحة الشباب كونها تؤدي إلى الفقر والحرمان من ابسط مقومات الحياة لدى الشباب العراقي، مما تعمل على زعزعة الأمن الاجتماعي لهم وتهديد سلامة الأفراد من الأمراض العضوية والنفسية الاجتماعية كونها تعمل على تخفيض فرص الشباب في الحرية والكرامة والعيش الكريم.

**ثالثاً: الجريمة**

يقول عالم الاجتماع (اميل دوركهايم) أن الجريمة ضرورية ومفيدة لسلامة المجتمع لارتباطها بالمقومات الأساسية للحياة الاجتماعية وانها جزء من كل مجتمع سليم.(٢١)

وفي رأي دوركهايم أن المجتمع كلما ازداد نمواً وتطوراً ازدادت درجة تقسيم العمل فيه وازداد نظامه تعقيداً، فتنشأ حالة من الافتقار إلى التكامل، وهذا الوضع من شأنه أن يزيد من التناقض واللاتجانس بين اعضاء المجتمع وينقص قدرتهم على تحقيق التضامن الاجتماعي وعلى خلق اتصالات ايجابية فيما بينهم، ويعمل أيضاً على اضعاف القوى الاجتماعية ينتج عن السلطة الخلاقة للعقل الجمعي التي مغزاها في نفوس الناس وهي حالة الانومي Anomie أو اللامعيارية التي تتصف عموماً بفقدان المعايير والافتقار إلى القواعد الاجتماعية، وكنتيجة طبيعية لهذه الحالة تنطلق شهوات ورغبات الفرد المتحررة من كل قيد فيرتكب افعالاً تتقاطع مع النظام العام للمجتمع.(٢٢)

أن الجريمة تؤثر سلباً في الحياة الاجتماعية للأفراد بما تشتمل عليه من تخويف وقلق وعدم استقرار في داخل المجتمع؛ كونها تهدد أمنهم وحياتهم ومستقبلهم.

أن كافة الوقائع الرسمية وغير الرسمية تشير إلى ارتفاع معدلات الجريمة والانحراف في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ؛ إذْ أصبحت تشكل المصدر الأوَّل للقلق الاجتماعي للمواطنين كافة.(٢٣)

السلوك الإجرامي له سلبيات وآثار تبدأ من انعدام الأمن وتفكك النظام الاجتماعي وتصدع البناء الاجتماعي ناهيك عن الفوضى والاضطرابات التي تحدث في المجتمع وتعمل على ارباك الشرائح الاجتماعية كافة.

وفي الغالب نجد أن ارتفاع معدلات الجريمة ترتفع في فترات الحروب والصراعات والنزاعات التي تحدث في المجتمع فتكون فرصة مناسبة لأصحاب النفوس الضعيفة من أجل تنفيذ غاياتهم السيئة.

وهذا ما حصل في فترة الحصار الاقتصادي على العراق عام ١٩٩١ الذي ازدادت فيه معدلات الجرائم، والرشوة، وتزوير العملات، والتهريب وغيرها من الجرائم.(٢٤)

تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن معدل الجريمة يرتفع بشكل واضح في اوساط الشباب عما هو عليه في فئات اجتماعية عمرية أُخرى؛ إذْ في أغلب الأحيان يُعتقد أن مرتكبي الجرائم هم من الشباب الذكور الذين ينتمون إلى الطبقات الشعبية الكادحة؛ لذلك كثيراً ما تذكر وسائل الإعلام الجماهيري على ما تسميه (الانحطاط الأخلاقي) وانهيار القيم في اوساط الشباب مع التركيز على ممارسات معينة مثل تعاطي المخدرات والتهرب من الدراسة والفوضى وأعمال النصب، كما أن بعض من يرون انفسهم مسؤولين عن الأخلاق يُعدّون ذلك كله دليلاً على الانحلال والتفكك الاجتماعي.(٢٥)

ولهذا فإن السلوك الإجرامي أصبح ظاهرة لدى الشباب، وأصبح يهدد البنية الاجتماعية وتسبب الكثير من الاختلالات البنيوية فيها، ولعل من الأسباب الرئيسة للوقوع في السلوك الإجرامي وأكثرها صعوبة وتعقيد هو عدم حصول الشباب على عمل مما سبب الكثير من الاحباطات ومن ثمَّ يؤدي إلى فجوة كبيرة تفصل بين الطموح والواقع الذي يعيش فيه وهذا يؤدي إلى الشعور بالاقصاء والتهميش وبالتالي اللجوء إلى السلوك الإجرامي.

لذلك أن المتابع للشارع العراقي اليوم يجد تدهوراً كبيراً في مسألة الشعور بالأمن، وازدادت معدلات الجريمة في الوقت الذي بات يشعر فيه المواطن أن اجهزة الدولة لا

تستطيع حمايته. كما يشهد المجتمع زيادة خطيرة في نسبة المدمنين على المخدرات، كما سجلت نسباً من المصابين بمرض الايدز إلى جانب انتشار ظاهرة التسول والتشرد.[٢٦]

والجريمة لها تكاليف باهظة الثمن سواء أكانت من ناحية المادية أو المعنوية؛ إذْ نجد أن الجريمة تلحق الضرر في الممتلكات المادية للدولة كونها تقوم بتخصيص وارد مالي لها من أجل وضع وبناء المؤسسات العقابية والإصلاحية فضلا عن النفقات المختلفة. ومن الناحية المعنوية؛ إذْ تعمل على تدمير الحقوق الإنسانية والاجتماعية للفرد والاسرة والمجتمع على حدٍ سواء.

**رابعاً: تدهور مستوى التعليم**

التعليم هو من مقومات الحياة وبه تزدهر الحياة ويحلو التنافس بين الأفراد، فمن خلاله تتقدم الأمم وتزدهر، ويساعد التعليم على استقرار البلدان وتطورها، ويحدث العكس إذَا كانت آثاره سلبية، فيعمل على توقف مسارات التنمية والتطور فيبقى المجتمع ساكن وجامع لا توجد فيه حياة.

والتعليم حق كفلته الأديان واكده الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته (السادسة والعشرين)، كما كفله الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ (المادة الرابعة والثلاثين) كما أن تجارب النظام التعليمي في العراق تميزت بإنجازات مشهورة، لاسيما في عقد السبعينات من القرن الماضي، وأهمها الزامية التعليم ومجانيته، والحملة الشاملة لمحو الأمية الإلزامي، غير أن الازمات التي عصفت بالمجتمع العراقي سرعان ما افضت إلى نظام تعليمي عاجز، تدنت مدخلاته المادية والروحية كما تدنت مخرجاته العلمية والتنموية، وان معطيات الواقع تعكس حقيقة أن النظام التعليمي في العراق استمر يعاني من خلل بنيوي ومنهجي في أغلب مسيرته رغم تخريجه عدد كبير من الاختصاصات العلمية والإنسانية؛ إذ ما تزال تعترض برامج الدولة الكثير من المشكلات وتفقد في كثير من الأحيان الهدف الجوهري من تنشئة متعلمين مؤثرين وفاعلين، فمنذ الصغر وثقافة الخوف والضعف تلازم شخصية التلاميذ الصغار والشباب، فهم بمختلف المراحل الدراسية وهم يخضعون لنظام تربوي يعتمد الاسلوب التقليدي الذي يعتمد مناهج تقوم على التلقين والاستماع، كما أن جهود مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في هذا المجال ما زالت متواضعة. والتنسيق بين مختلف الجهات المشاركة في تلك البرامج

ضعيفة في ظل عجز كبير في عدد المنشآت التعليمية ورداءتها والتعليميين يفتقد الكثير منهم إلى الكفاءة التربوية والعلمية.[٢٧]

ومن خلال بيانات المسح الوطني للفتوة والشباب لعام ٢٠١١ ؛ إذ تبين عدم تحقيق تعليم كامل وشمولي وعدم القضاء على الأمية؛ إذْ تبين أن نسبة (٢٨.٧%) في الشباب بعمر (١٥-١٨) سنة هم من دون شهادة، وترتفع النسبة إلى (٣.١%) للشباب بعمر (١٩-٢٤) سنة.[٢٨]

ونجد أيضاً أن نسبة التعليم انخفضت خصوصاً عند الأسر النازحة بسبب الأوضاع الأمنية؛ إذْ أكد المكتب الدولي للهجرة أن نسبة ٤٠% من الاطفال العراقيين المقيمين في المهجر ممن هم في سن (٦-١٧) سنة لم يسجلوا في المدارس، بسبب ارتفاع الرسوم المدرسية، والحاجة لهم في العمل، فضلاً عن عدم توفير الوثائق المدرسية اللازمة لتسجيلهم.[٢٩]

لهذا فإن معاناة الأسر النازحة لها الاثر على تعليم الابناء؛ إذْ إنها تعاني من ارتفاع تكاليف الدراسة بمستوياتها المختلفة وصعوبة تكيف بعض الابناء مع اقرانهم في المجتمع الجديد بسبب اختلاف اللهجة والشعور بالفردية فضلاً عن انقطاع الابناء من المدرسة بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع تكاليف الدراسة، ويتضح من ذلك تأثر النزوح في المستوى التعليمي للأطفال النازحين بسبب النزاعات المسلحة والأحوال السيئة التي عمت المجتمع وحاله الفوضى والاضطرابات الذي انعكس على الحالة النفسية للطالب مما عمل على هبوط مستواه وتراجع ادائه الدراسي مما أدى ذلك فقدان المستقبل الدراسي و المهني له، وقد أشارت منظمة الأمم المتحدة لحماية النازحين إلى العوائق التي تعترض تهيئة فرص التعليم للنازحين وما يواجهونه من صعوبات في الحصول على الوثائق الضرورية للدراسة .[٣٠]

وبهذا يشكل استثمار الموارد البشرية، واحد مصادر اعداد رأس المال البشري الذي يشارك في نشاطات التنمية وبرامجها، ويؤدي دوراً مهماً في الحراك الاجتماعي كما تدفع العلاقة الايجابية بين التعليم والتنمية إلى الاعتقاد بامكانية حل المشكلات التنموية وتحقيق الازدهار والتقدم.[٣١]

ولهذا فإن هنالك عدة عوامل تقف في وجه التنمية البشرية بالنسبة للشباب؛ إذْ إن عدم تطور البرامج التعليمية وربط التعليم باحتياجات سوق العمل والتوزيع غير العادل في

فرص الشباب على مؤسسات التعليم وعدم ملائمة الوظيفة مع التخصص الوظيفي كلها عوامل أدت إلى تنمية غير شاملة في مجال التعليم.

**خامساً: قصور في الخدمات الصحية**

يُعد الأمن الصحي هدفاً حيوياً لأمن الإنسان بوصفه من مكونات الأمن الإنساني، وان الحاجة البشرية إلى الصحة بكونها عنصراً مهماً من عناصر الأمن إذْ توفر بيئة خالية من المرض والعدوى والعجز وتوفير مناخ طبيعي سليم محفوظ من كل المؤثرات الخارجية والداخلية. (٣٢)

وتعد الصحة من احقيات الإنسان وهدفاً أساسياً تحت مظلة الخدمات والبرامج التي تنطوي ضمن سياسات التنمية البشرية ولقد عانت المستشفيات وما زالت تعاني من عجز الاجهزة ونقص الادوية والمعدات وارتفاع أسعار شراء الدواء وهذا مما يزيد المشكلات الصحية تدهوراً أكثر في ظل تقليص الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي وهذا مما يعني أن الكثير من السكان الفقراء لن يتمكنوا من الحصول على الخدمات الصحية.(٣٣)

تتسم فترة الشباب بانها فترة صعبة مفعمة بالتحديات في الحياة على أنه عندما تنفجر الصراعات فإن المخاطر المرتبطة بهذه الفترة تزداد، وخاصة بالنسبة للشباب، ويُعد القلق، والاكتئاب، والتوتر، والانتحار من المظاهر المزعجة بالنسبة لصحة الشباب وخاصة تلك التي تسود في البلدان التي ابتليت بويلات الحروب والاحتلال، وقد تؤثر الصدمات والافتقار إلى الدعم الاجتماعي والخدمات تأثير كبير على الشباب وتحدث ضرراً دائماً على صحتهم الجسدية والعقلية، وعندما تنهار الهياكل الاجتماعية في وجه الحرب وعدم الاستقرار ينخرط البالغون الصغار في كثير من الأحيان في إساءة استعمال المخدرات ذات الخطورة العالية في سلوك جنسي محفوف بالمخاطر العالمية.(٣٤)

ولهذا برز نهج شامل لوضع برامج صحية للشباب كإجماع عالمي يربط بين التدخلات المتعلقة بالصحة الانجابية والجهود الرامية إلى اتاحة خيارات وامكانيات للمراهقين من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب على المهن وتطوير الاحساس بالمواطنة ويجب ادخال التعليم الصحي بما في ذلك المهارات الحياتية في المناهج والبرامج الدراسية المخصصة للشبان ممن هم خارج المدرسة، فالاستثمار في صحة الشباب والتعليم وتطوير المهارات وتمكين الفتيات من البقاء في المدرسة وتأخير الحمل والزواج المتأخر، وتعد من

التدخلات الرئيسية التي يمكن أن تحسن من فرصهم في أن يصبحوا مواطنين منتجين جيدي الاطلاع وهذا البرامج والسياسات المتعلقة بصحة الشباب قائمة على تخصصات متعددة، ولا تقتصر على قطاع الصحة فقط، وأيضاً العمل على تشجيع الشباب في المشاركة التامة في التنمية وتعزيز البرامج والسياسات المتعلقة بالصحة من شأنها أن تمكنهم من أن يصبحوا عوامل تغيير في مجتمعاتهم المحلية وان يؤثرون ايجابياً في حياتهم.[٣٥]

أن الاثر الأكبر للصحة كان من نصيب النزوح؛ إذْ تعرضت الاسر النازحة للاصابة ببعض الأمراض المزمنة كمرض السكري والقلب وغيرها من الأمراض المزمنة الأُخرى إلى جانب بعض الأمراض الجلدية التي تفاقمت بين النازحين وخاصة في المخيمات بسبب سوء الخدمات الصحية وعدم توفر بيئة ملائمة للعيش الكريم.[٣٦]

ولهذا نجد أن الصحة هي من أهم التحديات الاجتماعية للأمن الاجتماعي للشباب خاصة كونها تعمل على تأخير دورة الحياة لدى الشباب؛ إذْ إنها سبب رئيس لإيقاف عجلة التطور والتقدم لدى الشباب وهي تُعد من المعوقات المهمة الواجب اتخاذ التدابير اللازمة من أجل الحفاظ على سلامة الشباب من الأمراض المزمنة والفتاكة والحفاظ على أمنهم الصحي والنفسي والاجتماعي والعمل على استقرارهم وحياتهم كونهم رأس مال للمجتمع.

**سادساً: عدم توافر السكن الملائم**

أن الظروف الصعبة التي مر بها المجتمع العراقي، أدت إلى تحولات جذرية وإلى وجود مجموعة من القضايا، منها عدم توافر سكن والذي يُعد هو الملاذ الأمن الذي يحدد نوعية الحياة، ويؤثر في الوقت نفسه على صحة الفرد وعلى انتاجيته وعلى حالته النفسية؛ إذْ إن توافر المسكن والملجأ المناسب هو من أهم احتياجات الأفراد وهو يعد من الأساسيات في العالم المتقدم، الا أنه نجد في بعض الدول ومنها العراق يعاني الشباب من الحرمان وفي توفير المأوى الأمن المناسب لهم.

وتعد مشكلة السكن من أهم المشاكل التي تهدد المجتمع العراقي واستقراره النفسي والاجتماعي، ولاسيما بعد تعرض المجتمع العراقي للحروب والصراعات والنزاعات والنزوح منذ عام ٢٠٠٣ إلى الوقت الحالي؛ إذْ أدت ظاهرة التهجير القسري إلى ترك آلاف من الناس لمساكنهم واللجوء إلى محافظات مجاورة أو خارج البلد، كما أدى التضخم الاقتصادي إلى ارتفاع اسعار الايجارات في المحافظات المستقطبة، وقد اضطر هؤلاء المهجرين إلى السكن

في منازل لا يتوافر فيه حد ادنى من الأمن الإنساني، كما نجم عن ظروف الحروب التي تعرض لها المجتمع العراقي إلى حرمان عدد من الاسر من المساكن بحسب دليل ميدان المسكن بلغ عدد الاسر المحرومة ما يقارب من ٢٠% في عموم العراق.(٣٧)

ولذلك تعد مشكلة السكن وعدم وجود مأوى من اشد آثار انعدام الأمن الاقتصادي وأحد مظاهره، وذلك على مستوى العالم، فمشكلة المأوى لا تقتصر على الدول النامية، بل تمتد إلى الدول المتقدمة أيضاً، فنجد مثلاً أن ١/٤مليون شخص في نيويورك في نهاية القرن العشرين يعيشون في اماكن غير ملائمة للمسكن، وفي بريطانيا هنالك ٤٠٠ الف شخص لا مسكن لهم، وفي فرنسا يصل العدد إلى ٥٠٠ الف شخص وتتفاقم المشكلة في الدول النامية فتأخذ اشكالاً أكثر قسوة، فنجد أن ٢٥% من السكان متنقلين وقد لا يجدون المسكن الملائم.(٣٨)

وقد جاء في الفقرة الأولى من المادة (٣٠) من الدستور العراقي على أن تكفل الدولة للفرد والاسرة (لاسيما الطفل والمرآة) الضمان الاجتماعي والطبي والمقومات الأساسية ليعيش حياة كريمة وتؤمن لهم الدخل المناسب والسكن الملائم.(٣٩)

فضلاً عن ذلك أدت عملية النزوح إلى الضعف الاقتصادي للأسرة؛ إذْ حرم أغلب النازحين من مصادر معيشتهم بعد نزوحهم بسبب حرمانهم من الأعمال التي كانوا يكتسبون منها في مناطقهم، وفقدان المسكن الذي كان يسكنون فيه وهذا أدى إلى تعرضهم لحالات الفقر وعدم استطاعتهم تلبية احتياجاتهم. أن المنازل المدمرة تعيق عودة النازحين إلى مناطقهم؛ إذْ تسبب العمليات العسكرية والمواجهات التي حدثت بين تنظيم داعش والقوات الأمنية بتدمير حوالي أربعة آلاف منزل في مدينة الرمادي فضلا عن آلاف المنازل التي تضررت وكذلك البنى التحتية والمؤسسات الحكومية.(٤٠)

ومن هنا يتضح عدم توفر السكن الملائم للشباب يعمل على زيادة المعوقات الاجتماعية والنفسية لهم؛ كونه الملاذ الآمن الذي من خلاله يستطيع الفرد أن يتمتع بحياة حرة كريمة.

**سابعاً: غياب الأمن**

في جميع المجتمعات نجد أن الأمن والاستقرار من أهم الحاجات الأساسية لكل فرد في المجتمع، وعليه تتوقف عملية تحقيق الطموحات الأُخرى واشباعها، وما تشهده الساحة

العراقية يومياً من تفجيرات واغتيالات من قبل جماعات ارهابية يشكل ذلك شعور بعدم الأمن والطمأنينة لدى الكثير من الشباب، ويُعد هاجس الخوف من العوامل التي ساعدت عدد من الشباب إلى الهجرة خارج العراق وطلب اللجوء السياسي إلى البلدان الاوربية وهذا يشكل خسارة بشرية للبلد.(٤١)

والشباب اليوم يحتاج إلى أن يعيش ويحيى في بيئة امنة توفر له السلامة وتحميه من مختلف المخاطر التي تؤذيه في مختلف كياناته المختلفة الجسدية والنفسية سواء كان ذلك على المستوى الفردي أو الجماعي، ومن امثلة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الشباب ويحتاج فيها إلى حماية اتجاهها؛ هي التعرض للاعتداء أو القتل أو الحوادث المختلفة أو المخدرات أو السرقة أو الاحتيال أو التحرش الجنسي أو التسلط الإعلامي الخارجي على الخصوص والاشهار التجارة الذي يفرض نفسه على تصورات واذهان الآباء والشباب على حدٍ السوء فضلا عن الحروب والصراعات التي تمس بالدرجة الاولى أمن الأفراد والجماعات وتحتل الحاجة إلى الأمن مقدمة الحاجات الأساسية للفرد والمجتمع.(٤٢)

ولهذا فإن انعدام الأمن وغيابه يؤثر على الشباب؛ إذْ يشعر الفرد بأن مصادر التهديد تحوم حوله في كل مكان متمثلة في الصراعات والنزاعات والحروب والكوارث التي تزعزع امنهم وطمأنينتهم واستقرارهم الاجتماعي وغياب الأمن يعني غياب الحرية وغياب الهوية والولاء والانتماء للوطن وللمجتمع.

**الفصل الثالث**

**تحليل البيانات الخاصة بمصادر الدراسة**

**المحور الأوَّل: البيانات الأوليَّة للمبحوثين.**

**١. النوع:**

يعد متغير النوع من المتغيرات المهمة في تحديد الخصائص الاجتماعية للعينة ولاسيما عندما يتعلق ذلك بموضوع الشباب ومعوقات أمنهم الاجتماعي.

إذْ هناك تبايناً في إجابات كل من الذكور والإناث وأيهما أكثر تأثيراً في موضوع معوقات الأمن الاجتماعي والظروف التي تتعرض لها المجتمع، واعتمدت الباحثة متغير النوع بوصفها مقياساً لمعرفة إجابات المبحوثين على بعض الأسئلة.

**جدول (١) يُوضح توزيع العينة حسب الجنس**

| الجنس | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ذكور | ١٢٠ | %٦٠ |
| إناث | ٨٠ | %٤٠ |
| المجموع | ٢٠٠ | %١٠٠ |

يتبين من جدول (١) أعلاه ان نسبة الذكور هي أعلى من نسبة الإناث فقد بلغ عدد الذكور (١٢٠) وبنسبة (٦٠%) في حين بلغ عدد الإناث (٨٠) وبنسبة (٤٠%) .

**٢. العمر:**

ان متغير العمر من المتغيرات المفضلة، والهامة والتي لا يمكن الاستغناء عنها، لأنَّها تعد من ضروريات البحث الاجتماعي وهو سمة ذو مستويات مختلفة، تشكل الأساس في معرفة توجهات كل فئة وآرائها المقاربة حول استطلاع الظواهر المدروسة، إذْ جاء استخدامنا لهذا المتغير من اجل معرفة المراحل العمرية الأكثر تأثيراً بالأزمات والظروف الأخيرة التي شهدها الشباب في المجتمع، ويتضح من الدراسة الميدانية ان سن عينة الدراسة يتراوح بين الفئة العمرية (١٦-٣٥) سنة وهي تعد مرحلة تتميز بصفات ومميزات عديدة منها الطموح والتطلع إلى المستقبل الذي تقف معوقات والاضطرابات واللامساواة والفقر والبطالة سلباً أمام تلك الأعمار وعدم توفير الأمن والاستقرار لهم.

**جدول (٢) يبيّن أعمار المبحوثين**

| العمر | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ١٦-٢٠ | ٤٠ | %٢٠ |
| ٢١-٢٥ | ٨٨ | %٤٤ |

| | | |
|---|---|---|
| ٣٠-٢٦ | ٤٥ | %٢٢.٥ |
| ٣٥-٣١ | ٢٧ | %١٣.٥ |
| **المجموع** | ٢٠٠ | %١٠٠ |

يُوضح لنا الجدول (٢) أعلاه ان الفئة العمرية (٢١-٢٥) هي الفئة الأعلى نسبة بين الإجابات إذْ بلغ العدد (٨٨) وبنسبة (٤٤%) وهذا يُوضح ان هذه الفئة العمرية هي الأكثر تأثراً بالأوضاع المجتمعية التي حدثت في الآونة الأخيرة، بينما احتلت التسلسل الثاني الفئة العمرية (٢٦-٣٠) سنة إذْ بلغ العدد (٤٥) وبنسبة (٢٢.٥%)، أما الإجابات التي احتلت التسلسل الثالث هي الفئة العمرية (١٦-٢٠) سنة وبلغ العدد (٤٠) وبنسبة (٢٠%)، أما التسلسل الأخير للفئة العمرية (٣١-٣٥) سنة بلغ عدد (٢٧) وبنسبة (١٣.٥%) ومن خلال البيانات أعلاه يتضح ان الفئات العمرية (٢١-٢٥) هي الفئة الأكثر تضرراً في المجتمع.

**٣. المنطقة أو الحي:**

يقصد به المنطقة أو الحي الذي يسكن فيه المبحوث وقد اختارت الباحثة كما اسلفنا سابقاً مناطق وأحياء من مدينة الرمادي لتشملهم الدراسة الحالية ويمثلون عينة الدراسة، لذا تم توزيع العينة على (١٠) أحياء من مركز مدينة الرمادي.

**جدول (٣) يبيّن منطقة سكن المبحوثين**

| المنطقة | جنس المبحوثين | | | | المجموع | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | % | إناث | % | | |
| **حي التأميم** | ١٨ | %١٥ | ١٧ | %٢١.٢ | ٣٥ | %١٧.٥ |
| **حي المعلمين** | ١٢ | %١٠ | ١٠ | %١٢.٥ | ٢٢ | %١١ |
| **حي الضباط** | ١٢ | %١٠ | ٣ | %٣.٨ | ١٥ | %٧.٥ |
| **حي الملعب** | ١٢ | %١٠ | ١٨ | %٢٢.٥ | ٣٠ | %١٥ |
| **حي الاندلس** | ٩ | %٧.٥ | ٧ | %٨.٧ | ١٦ | %٨ |
| **حي الورار** | ١٠ | %٨.٤ | ٦ | %٧.٥ | ١٦ | %٨ |
| **حي الشركة** | ١٠ | %٨.٤ | ٨ | %١٠ | ١٨ | %٩ |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **حي المهندسين** | ١٢ | %١٠ | ٣ | %٣.٨ | ١٥ | %٧.٥ |
| **حي الجمعية** | ١١ | %٩.١ | ٤ | %٥ | ١٥ | %٧.٥ |
| **حي الحوز** | ١٤ | %١١.٦ | ٤ | %٥ | ١٨ | %٩ |
| **المجموع** | ١٢٠ | ١٠٠ | ٨٠ | ١٠٠ | ٢٠٠ | %١٠٠ |

يشير الجدول (٣) أعلاه الذي يبيّن أفراد العينة بحسب المنطقة السكنية إلى ان (٣٥) مبحوث/ مبحوثة مقسمين إلى (١٨) ذكور و(١٧) إناث هم من سكنة حي التأميم والتي تمثل الحي الأكبر من أحياء الرمادي وتشمل على مجموعة مناطق شكلت نسبة (١٧.٥%) من المجموع الكلي فيما كان العدد (٢٢) مبحوثة ومبحوثة من حي المعلمين وبنسبة (١١%) من المجموع الكلي ومقسمة إلى ذكور (١٠) من عينة البحث وعدد الإناث (١٠) وبنسبة (١٢.٥%) من عدد الإناث، بينما كان (١٥) مبحوث ومبحوثة من العينة من حي الضباط وبنسبة (٧.٥%) من المجموع الكلي وبعدد الذكور (١٢) مبحوث وبنسبة (١٠%) من عدد الذكور وعدد الإناث (٣) مبحوثة وبنسبة (٣.٨%) من عدد الإناث، فيما كان عدد المبحوثين لحي الملعب (٣٠) مبحوثة ومبحوثة وبنسبة (١٥%) في عينة البحث وبعدد الذكور (١٢) وبنسبة (١٠%) من مجموع الذكور، فيما كان عدد الإناث (١٨) مبحوثة وبنسبة (٢٢.٥%) من مجموع الإناث وهي ثاني أكبر الأحياء في الرمادي، فيما كان عدد مجموع العينة لحي الاندلس (١٦) مبحوث ومبحوثة وبنسبة (٨%) من المجموع الكلي وكان عدد الذكور (٩) مبحوث وبنسبة (٧.٥%) وعدد الإناث (٧) مبحوثة وبنسبة (٨.٧%) من مجموع الإناث، فيما كان حي الشركة بعدد (١٨) مبحوث ومبحوثة وبنسبة (٩%) من عينة البحث وبعدد ذكور (١٠) مبحوث وبنسبة (٨.٤%) من مجموع المبحوثين الذكور، وعدد الإناث (٨) مبحوث وبنسبة (١٠%) من مجموع المبحوثات، فيما كان عدد المبحوثين في حي المهندسين (١٥) مبحوث ومبحوثة وبنسبة (٧.٥%) ومقسمة إلى ذكور (١٢) مبحوث وبنسبة (١٠) من مجموع المبحوثين الذكور، فيما عدد الإناث (٣) مبحوثة وبنسبة (٣.٨%) من مجموع الإناث، فيما كان حي الجمعية (١٥) مبحوثة ومبحوث وبنسبة (٧.٥%) من المجموع الكلي للعينة ومقسمين إلى عدد الذكور (١١) مبحوث وبنسبة (٩.١%) من مجموع الذكور، فيما كان العدد الكلي للمبحوثين لحي الحوز (١٨) مبحوث ومبحوثة وبنسبة (٩%) من العدد الكلي

ومقسمين إلى الذكور (١٤) مبحوثة وبنسبة (٢.٦%) من مجموع المبحوثين الذكور، فيما كان عدد الإناث (٤) مبحوثة وبنسبة (٥%) من مجموع الإناث.

ومن هنا يتضح ان عدد الذكور هو أكبر من عدد الإناث ومن الواضح ان الباحثة اعطت العدد الأكبر إلى حي الملعب الذي يشمل العديد من المناطق المحيطة به ولكونه أكبر حي في الرمادي وكذلك فأنه يشكل فيه نسبة عالية من الشباب.

**٤. الحالة الاجتماعية:**

ان متغير الحالة الاجتماعية من المتغيرات الأساسية لقياس اثر الظواهر في المجتمعات المأزومة، إذْ ان الانتقال من حالة اجتماعية إلى حالة اسوء منها ناتجة عن أسباب عديدة ابرزها مجموع الظواهر التي تبرز من خلال أزمة معينة يمر بها المجتمع، وان الانتقال من حالة لأُخرى هي عملية طبيعية تعد من أساسيات الحياة، لكن من غير الطبيعي هو ما يخرج عن ارادة الإنسان من جملة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على الشباب وأمنهم الاجتماعي، وكان النصيب الأكبر هو التضرر من أزمة النزوح وما رافقتها من ظواهر اثرت على الشباب بشكل أو بآخر.

**جدول (٤) يبيّن الحالة الاجتماعية للمبحوثين**

| الحالة الاجتماعية | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| **اعزب** | ١١٨ | %٥٩ |
| **متزوج** | ٥٢ | %٢٦ |
| **مطلق** | ١٥ | %٧.٥ |
| **ارمل** | ١٠ | %٥ |
| **منفصل** | ٥ | %٢.٥ |
| **المجموع** | ٢٠٠ | %١٠٠ |

يتضح لنا من خلال الجدول (٤) أعلاه أعداد الشباب العزب جاءت بالتسلسل الأوَّل كأعلى نسبة وبلغ عددهم (١٨) بينما بلغت نسبتهم (٥٩%) مقارنة بفئات العينة الأُخرى، وفي التسلسل الثاني جاءت فئة المتزوجين إذْ بلغ أعدادهم (٥٢) بينما بلغت نسبتهم (٢٦%) أما في التسلسل الثالث فقد كانت لفئة المطلقين من الشباب إذْ بلغ عددهم (١٥) بينما نسبتهم (٧.٥%) وجاءت بعدها في التسلسل الرابع فئة الأرامل إذْ بلغ أعدادهم (١٠) بينما نسبتهم

(٥%) أما الفئة الأخيرة وهي شريحة الشباب المنفصلة إذْ بلغت أعدادهم (٥) بينما نسبتهم (٢.٥%). ومن هذه البيانات الميدانية التي توصل اليها تبين ان أعداد الشباب العزب الذين يعزفون عن الزواج جاءت في التسلسل الأوَّل إذْ هنالك أسباب عديدة جعلتهم يعزفون عن الزواج واهمها الأسباب الاقتصادية وهذا يعود إلى ما مرت به المناطق الأنبارية من ظروف وأزمات في الفترة الأخيرة، جعلت من الشباب يفكرون في طلب اللجوء وفي التخلص من مناطقهم التي يسكنون بها، ولا ننسى المشكلات الاسرية التي وقفت أمام الشباب كعارض أو مانع للزواج، اضافة إلى ما يتعرض له المجتمع من حروب وأزمات وفقدان الأمل الاجتماعي كل هذه الأسباب وقفت عائقاً أمام الشباب والشابات في الزواج، ويتضح ان جميع فئات المجتمع هي متضررة من الاحداث الأخيرة التي حصلت ولكن كان النصيب الأكبر للشباب العزب.

**٥. الحالة الاقتصادية:**

تعد الحالة الاقتصادية أهم المتغيرات ذات الأهمية لقياس ظاهرة أو مشكلة المعوقات والأمن بالنسبة للشباب، وقد ربطت الباحثة في هذا المتغير بين الجانب النفسي والاجتماعي للشباب وهذا مما له الاثر الكبير في إجابات المبحوثين ولاسيما ان العوائل المرفهة تختلف في إجاباتها عن العوائل المحتاجة، وقسمت الباحثة العينة بين ثلاث طبقات هي يكفي لسد الحاجة، ولا يكفي لسد الحاجة، ويكفي ويزيد وسف نوضح في جدول (٥) المؤشرات الميدانية التي تم التوصل اليها في هذه الدراسة.

**جدول (٥) يبيّن الحالة الاقتصادية للمبحوثين**

| الحالة الاقتصادية | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| **يكفي لسد الحاجة** | ٥٢ | %٢٦ |
| **لا يكفي لسد الحاجة** | ١٢٨ | %٦٤ |
| **يكفي ويزيد** | ٢٠ | %١٠ |
| **المجموع** | ٢٠٠ | %١٠٠ |

يتضح من الجدول (٥) أعلاه ان غالبية المبحوثين وبنسبة (٦٤%)، أجابوا بأنهم محتاجون للمال وأن بنسبة (٢٦%) غير مكتفين، وهؤلاء أغلبهم من الطبقات الوسطى و

الدنيا في المجتمع، أما النسبة الباقية (١٠%) فقد أكدت بأنها غير محتاجة وان دخلها يكفي ويزيد، وبهذا يتضح ان أكثر أفراد العينة من الشباب هم بأمس الحاجة إلى المال، مما يعكس اثر الحالة الاقتصادية في أوضاع الشباب، مما يؤدي بهم إلى بعض الانحرافات السلوكية وفقدان بعضهم للأمن والاستقرار، وهذا يظهر اثر الحروب والأزمات الأخيرة التي مر بها المجتمع الأنباري التي انعكست بشكل مباشر في الحالة الاقتصادية لأغلبية الشباب وفقدان الاستقرار والأمن لديهم.

**٦. ملكية السكن:**

يعد السكن من الحاجات الأساسية للإنسان، وهو حق من الحقوق التي تكفلها الحكومات لشعوبها، وللسكن اثر في تأمين استقرار الإنسان وتلبية متطلباته الضرورية ذات العلاقة بأمنه ومستقبله، والقضاء على احدى المشاكل المهمة التي يعاني منها الشباب، لذا ارادت الباحثة معرفة فيما إذَا كان سكن المبحوثين ملكاً أو إيجار أو تجاوز، إذْ تعد ملكية السكن من المؤشرات المهمة التي تستطيع من خلالها قياس المستوى الاقتصادي لأفراد العينة هو من الحاجات الضرورية للإنسان.

**جدول (٦) يبيّن ملكية السكن للمبحوثين**

| ملكية السكن | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| **ملك** | ١٠٨ | %٥٤ |
| **إيجار** | ٦٩ | %٣٤ |
| **تجاوز** | ١٥ | %٧.٥ |
| **عشوائيات** | ٨ | %٤ |
| **المجموع** | ٢٠٠ | %١٠٠ |

توضح البيانات في الجدول (٦) ان العدد الأكبر من أفراد العينة المتمثل بـ (١٠٨) و بنسبة (٥٤%) أجابوا بملكية السكن الذين يسكنون فيه، وان (٦٩) وبنسبة (٣٤.٥%) أجابوا بان ملكية سكنهم كانت إيجاراً، وان (١٥) وبنسبة (٧.٥%) أجابوا بان ملكية سكنهم تعود إلى دوائر حكومية أو اماكن عشوائية أي سكنهم يعد تجاوز وان عدد الذين يسكنون في عشوائيات (٨) وبلغت نسبتهم (٤٠%) أي يسكن في مناطق غير مؤهلة للسكن.

ونستنتج من ذلك ان متغير السكن يعد ذات أهمية كبيرة لدى الأسرة العراقية ويعد عامل أساسي في تحقيق الأمن والأمان الاجتماعي والنفسي، وله تأثير كبير في إجابات أفراد العينة، إذْ إنَّ نسبة كبيرة من أفراد العينة كانت سكنهم ملك لذلك فهم يعيشون في حالة من الاستقرار، كما لاحظت الباحثة عند إجراء الاستطلاع الميداني لأفراد العينة ان الشباب الذين أجابوا أنَّهم يسكنون في عقارات مؤجرة وعقارات تجاوز تعرضت مساكنهم للحرق والهدم من خلال ما تعرضت له مناطقهم من حروب ونزوح وعمليات من قبل الجيش العراقي، وبسبب الضيق المادي الذي عانوا منه خلال فترة النزوح لم يستطيعوا اصلاح مساكنهم لذلك سكنوا في عقارات مؤجرة أو تجاوز.

٧. **دور الأزمات المجتمعية في أضعاف شعور الشباب بالانتماء للوطن :**

**جدول (٧) يوضح أهم إجابات المبحوثين**

| الإجابات | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| استشراء قيم الغلبة وثقافة الغنيمة | ٦ | %٤.٨ |
| أنتهاك حقوق الإنسان | ٦٢ | %٤٩.٦ |
| أزمة الحرية والتعبير عن الرأي بصراحة | ١٧ | %١٣.٦ |
| الحراك الاجتماعي المزيف وصعود أشخاص إلى قمة الهرم الاجتماعي غير مؤهلين | ٤٠ | %٣٢ |
| المجموع | ١٢٥ | %١٠٠ |

يبين لنا جدول (٧) أراء المبحوثين الذين أجابوا بنعم حول أهم الأزمات المجتمعية ودورها في أضعاف لشعور بالانتماء للوطن، وجاء في التسلسل الأول انتهاك حقوق الإنسان وبنسبة (٤٩.٦%) أن انتهاك حقوق الإنسان في المجتمع العراقي لم يكن جديد، إذ أن الانتهاكات كانت تمارس منذ القدم، إلا أنها أصبحت خطيرة في الآونة الأخيرة وسببت انتهاكات لجميع شرائح المجتمع ومنها شريحة الشباب، إذ أستخدم الجماعات الإرهابية العنف المصحوب بالقتل والتخريب والهدم، وأن الانتهاكات تشمل أعمال غير قانونية تعسفية على أيدي بعض الخارجين عن القانون انتهاك تحديات التغيير بجميع الطوائف الاجتماعية مما أدى إلى ضعف الانتماء والولاء للوطن بسبب تلك لانتهاكات، فيما جاء الحراك الاجتماعي

المزيف بنسبة (٣٢%) أن الحراك الاجتماعي يشير إلى تحرك الأفراد والجماعات بين مواقع اقتصادية واجتماعية مختلفة وهو الحراك العامودي كما أشار إليه (انتوني غدنز)*، لقد عاش الشباب العراقي تحولات وتغيرات عديدة كان لها الأثر الكبير في عمليات الحراك الاجتماعي عكست طبيعة هذه التحولات حور الصعود والهبوط الاجتماعي يتعرض له الفرد العراقي، وما شاهدناه من عمليات أقصاء تعرض لها الشباب كانت لها دليل واضح على أنعدام فرص الحراك الاجتماعي لدى أكثر الشباب، كل تلك الظروف أدت إلى بعض الحالات التي شوهدت مثل تحول بعض الأشخاص إلى أصحاب أملاك وعقارات وتحول بعضهم إلى شغل وظائف مهمة في الدولة[٤٣]. فيما جاءت أزمة الحرية والتعبير عن الرأي بصراحة بنسبة (١٣.٦%) أن منظومة الحرية وعدم احترام حقوق الإنسان تعد من اخطر التحديات التي تقف أمام الشباب العراقي في ظل الأوضاع الراهنة، فقد حيدته عن عملية التنمية البشرية وجعلته عرضة إلى الهشاشة والتهميش، فأصبح الشباب مفتقد الأمن والأمان والاستقرار في الوطن[٤٤]، لذا فأن الأزمات المجتمعية عملت على الانتهاك والتضييق لدى بعض الشباب مما اثرت على الأمن والانتماء للوطن. فيما جاء استشار فيه الغلبة وثقافة الغنيمة بنسبة (٤.٨%) ويتبين لنا أن الأزمات المجتمعية كان دورها كبير في أضعاف شعور الشباب بالانتماء والولاء للوطن.

**٨. التحديات الاقتصادية للشباب العراقي في الوقت الحاضر :**

من التحديات الاقتصادية التي اصابت كيان المجتمع العراقي كالفقد والعوز والخرق أصبحت تهدد شريحة الشباب المتعلم وغير المتعلم، مما قد تصبح عائقاً في تحقيق متطلباته وطموحاته، تمثل هذه المشكلات من أخطر الحوادث الطارئة والمؤدية التي تعطل أنماط الحياة اليومية تحد من المان وتزيد من الصراعات الداخلية، وبالتالي تهدد الأمن الاجتماعي، وأن هذه التحديات زادت بعد العودة من النزوح، إذ نفشت البطالة مما زاد من انتشار الفقر بين شرائح الشباب وهددت أمنهم الاجتماعي. وفي الجدول الآتي توضيح التحديات الاقتصادي لمن الشباب.

**جدول (٨) يوضح لنا التحديات الاقتصادية التي أثرت على الشباب في الوقت الحاضر**

| الإجابات | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| البطالة | ١٤٢ | %٧١ |

| | | |
|---|---|---|
| الفقر | ٤٨ | %٢٤ |
| فقدان الأسرة لأصول مادته توفر لها استقرار معيشي | ١٠ | %٥ |
| المجموع | ٢٠٠ | %١٠٠ |

يتضح من الجدول (٨) أن البطالة جاءت في التسلسل الأول وبنسبة (٧١%) وهم غالبية أفراد عينة الدراسة، التي اكدت على أن المسبب الرئيسي للبطالة الحروب والأزمات التي أدت إلى تشكل الفقر بين شرائح المجتمع وخاصة الشباب، وأن تأثير أزمة النزوح كان لها النصيب الأكبر في حدوث البطالة بين صفوف الشباب بسبب خسران الوظائف أو مصادر الرزق التي كانت تعيل هؤلاء الشباب، فيما جاء الفقر في التسلسل الثاني وبنسبة (٢٤%) كون الفقر يمثل حالة من الحرمان من الحياة اللائقة التي يتطلع اليها الشباب، وتدخلت عدة مسببات في أحداث ازمة الفقر في المجتمع الانباري تأتي في مقدمتها الحروب الداخلية والخارجية ناهيك عن الصعوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد فضلاً عن الصراع السياسي ما بين الكتل السياسية وسوء التصرف بمواد البلاد، كل هذه العوامل أدت إلى فقدان الشباب العامل الرئيسي في التنمية وهو العامل الاقتصادي. أما في التسلسل الثالث جاء بفقدان الأسرة لأصول مادية توفر لها استقرار معيشي بنسبة (٥%) المقصود بالأصول المادية هو الوظيفة الدائمة في القطاع الحكومي أو الخاص من اجل العيش الكريم، وهذا ما افقدته الأسرة الانبارية خلال فترة النزوح والعوز مما يشكل تحدياً كبير أمام تلك الأسر وأمام الشباب الانباري، ومن المعروف أن بدون توفير العامل الاقتصادي (المادي) للشباب لا تقوم تنمية ولا تتحقق الأهداف ولا يستقر الأمن.

**٩. أهم التحديات السياسية للأمن الاجتماعي للشباب في الوقت الحاضر :**

لقد عانى النظام السياسي من تصدعات كثيرة كان أبرزها خلال ازمة النزوح والحروب والاحتلال، مما تسبب في أحداث انقسامات في السلطة وبرزت ظاهرة الولاءات الفرعية والجانبية وتغليب المصلحة الخاصة على العامة، فضلاً عن أن الصراعات هيأت أرض خصبة للتدخل الخارجي في شؤون البلاد وانتشار مظاهر الفساد المالي والإداري في مؤسسات المجتمع، فضلاً عن الصراعات مبين الكتل السياسية نفسها والأحزاب النيابية التي جاءت بنظم المحاصصة الطائفية كل هذه العوامل أدت إلى اختراقات في تطبيق القانون وأبعاد

الشباب عن الساحة السياسية، مما شكل تحدي كبير أمام مستقبل الشباب وأمنهم الاجتماعي. وفي الجدول الآتي توضيح الأهم التحديات السياسية.

**جدول (٩) توضيح أهم التحديات السياسية لأمن الشباب الاجتماعي**

| الإجابات | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| التدخل الخارجي في شؤون البلاد | ٣٢ | %١٦ |
| نظام المحاصصة | ٣١ | %١٥.٥ |
| اختلالات تطبيق القانون | ١١ | %٥.٥ |
| الفساد المالي والإداري | ٥٢ | %٢٦ |
| ضعف مشاركة الشباب السياسية | ٣٣ | %١٦.٥ |
| فقدان الثقة بالطبقة السياسية | ٣٣ | %١٦.٥ |
| تزوير الانتخابات | ٥ | %٢.٥ |
| غياب التوافق السياسي بين الكتل والأحزاب | ٣ | %١.٥ |
| المجموع | ٢٠٠ | %١٠٠ |

يبين لنا جدول (٩) آراء الشباب حول التحديات السياسية التي تواجه الأمن اليوم، وجاء في التسلسل الأول الفساد المالي الإداري بنسبة (٢٦%)، إذ ساهمت الحروب التي تعرض لها المجتمع العراقي في تدهور وضعف منظومة الضبط الاجتماعي وتدهور المعايير والأنظمة التي تحكم المؤسسات كما اسهمت في تحطيم الروح المعنوية الموجودة في الخدمة الحكومية والمجتمع، ودعت تلك الظروف البعض إلى استخدام الرشاوي والتزوير والمحسوبية في الحصول على المكاسب المادية من السلع والخدمات، وبات قبول الفساد الإداري يلقى تبريراً اجتماعياً، وتعكس كل المؤشرات الرسمية وغير الرسمية أن الفساد الإداري بات منتشراً في المجتمع العراقي وخصوصاً بعد الاحتلال الاجنبي له عام ٢٠٠٣[٤٥]. فيما جاء التدخل الخارجي في شؤون البلد بنسبة (١٦%) بعد الاحتلال تدهورت الأوضاع في العراق وأصبح التدخل في الشؤون العراقية واحدة من المظاهر التي شاعت في تلك الآونة بحجة تقديم الدعم والمساندة له، إلا أن باطن الأمر هو السيطرة وفرض بهيمنة على العراق مما شكل تحدي

كبير امام السلطة السياسية، فيما جاء ضعف مشاركة الشباب السياسية وفقدان الثقة بالطبقة السياسية بنسبة متساوية (٣٣%) عند الحديث عن المشاركة لدى الشباب العراقي نجد أنها محبطة للآمال، إذ أنها ارتبطت بأزمة الحرب لانتماء إلى جانب المتغيرات الاقتصادية من فقر وبطالة. فحرمان الشباب من هذه القضايا عامل مهم في عزوفهم عن المشاركة السياسية، فالسياسة تقع خارج نطاق دائرة اهتمامهم، مما يولد لديهم شعور فقدان الثقة في صحة الانتخابات ومصداقية العمل السياسي برمته[٤٦]. أن هذه الصورة سلبية قد تقود المواطن إلى سلوكيات وممارسات تؤثر سلباً على النظام الاجتماعية كظواهر العنف والسرقات ويصل الأم إلى فلتان أمني واجتماعي خطير يحيط بالشباب. فيما جاء نظام المحاصصة بنسبة (١٥.٥%) أن النظام السياسي في العراق يكرس نظام المحاصصة ليس فقط في توزيع المناصب القيادية على وفق الولاءات والتعصبات الفرعية، وبناء المؤسسات السياسية وأيضاً خلال الانتخابات العامة، وهذا يرجع إلى أسباب هيمنة الأحزاب السياسية الطائفية على الحياة السياسية في المجتمع العراقي[٤٧]. جميع هذه الظواهر أصبحت تشكل عائق أمام الشباب في الساحة السياسية مما أدى إلى فقدان الأمن السياسي لهم. أما اختلالات تطبيق القانون جاء بنسبة (٥.٥%)، أن الضعف الذي أصاب المؤسسات في المجتمع العراقي طالت المؤسسات القانونية، إذ أصبح العقاب لا يقوم على جنس العمل، وإنما على حسب المصالح، وبسب الوهن والضعف الذي أصاب المؤسسة أصبح الفساد منتشراً فيها مما قلت الثقة في القانون، لذا أصبح الشاب لا يثق بالقانون يلجأ إلى العرف والعشيرة أو القبيلة في أخذ الحق، فيما جاء تزوير الانتخابات بنسبة (٢.٥%) من هذا النوع يظهر خلال فترة الانتخابات، إذ يقوم البعض من الكيانات السياسية والأحزاب النيابية بتقديم المال والهدايا إلى شرائح المجتمع العراقي الأكثر فقراً وحاجة لشراء الأصوات والتعهد بانتخاب مرشحيها، ويعد هذا السلوك فساداً لأنه يقوم على الغش والاحتيال في شراء الأصوات الانتخابية التي لا تمت للنزاهة بصلة. فيما جاء غياب التوافق السياسي بين الكتل والأحزاب النيابية بنسبة (١.٥%) أن ما يحدث على الساحة العراقية من صراعات وصدمات الأول هو عدم التوافق بين الكتل السياسية على برنامج سياسي يوفر الأمن وينقذ العراق من هذه الأزمات الصعبة.

**١٠. العوامل الدافعة لانتشار الجرائم المستحدثة بين الشباب :**

أن ظاهرة السلوك الإجرامي لدى الشباب باتت تهدد البنية الاجتماعية، مما تسبب في الكثير من الاختلالات البنيوية في المجتمع، وأن هذه العوامل التي دفعت بالشباب إلى الانحراف والجريمة ظهرت من داخل المجتمع نتيجة الظروف التي مر بها المجتمع العراقي، إذ ظهرت على الساحة الاجتماعية جرائم القتل والرشوة السرقة والابتزاز وصولاً إلى ما أصبح يسمى في الوقت الحاضر بالانتهاكات وأعمال القرصنة الإلكترونية باستخدام الانترنت التي أصبحت متداولة في عصر العولمة المعاصرة إن عدم الاهتمام بالشباب وعدم أتاحة الفرصة له في المجتمع ادى بالشباب إلى السلوك العدواني والأنحراف خارج المعايير المتعارف عليها مما أثرت على الأمن العام وأمن الشاب خاصة . وفي الجدول الاتي توضيح لأهم العوامل الدافعة لانتشار الجرائم المستحدثة.

**جدول (١٠) يوضح إجابات المبحوثين حول العوامل الرافعة لأرتكاب الجرائم بين الشباب***

| الإجابات | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| عدم تكافؤ الفرص | ٤٨ | %٢٤ |
| انتشار التطرف والتشدد | ٥٢ | %٢٦ |
| ضعف الضبط الأسري والمجتمعي (الرسمي وغير الرسمي) | ٧٤ | %٣٧ |
| التقليد والمحاكاة لأنماط ثقافية وسلوكيات شبابية لبعض المجتمعات | ٣٣ | %١٦.٥ |
| تراجع الاهتمام بالشباب من المجتمع والدولة | ٥١ | %٢٥.٥ |
| شعور الشباب بالحرمان وفقدان الأمل بالأمن والمستقبل | ٩٢ | %٤٦ |
| عدم السيطرة على السلاح المنفلت | ٨٨ | %٤٤ |

يوضح لنا الجدول (١٠) المعطيات حول العوامل الدافعة لانتشار الجرائم المستحدثة بين الشباب وجاءت بالتسلسل الأول شعور الشباب بالحرمان وفقدان الأمل بالمن والمستقبل بنسبة (٤٦%) أن المواطن العراقي ما زال يعيش في حالة خوف وحرمان من جراء الأوضاع التي كان يعيشها المجتمع. إذ أكد الشباب أن فقدن الأمل في المستقبل قد ازداد لديهم خصوصاً بعد أزمة النزوح الأخيرة التي عملت على تحطيم البنية المؤسسية والخدمية

والمشاريع التي يطمح الشباب في تحقيقها، مما زاد الأمر خطورة وجعله البعض الشباب يندفعون نحو ارتكاب الجرائم والانحرافات السلوكية الخطيرة التي أثرت على أمن الشباب الاجتماعي وبنسبة (٤٤%) وهي نسبة مقاربة بالشعور بالحرمان وفقدان الأمل مما يجعل الشباب يتجهون نحو استخدام السلاح المنفلت الذي يساعد على ارتكاب الجرائم، ولا ننسى أن الصراعات السياسية ما بين الأحزاب جعلت البعض منهم يتاجر في السلاح الذي أصبح منتشراً في كافة أرجاء المجتمع سواء كان مرخص أو غير مرخص الأمر الذي حد من الأمن والأمان في المجتمع. فيما جاء ضعف الضبط الأسري والمجتمعي (الرسمي والغير رسمي) بنسبة (٣٧%) أن دور الأسرة في غرس القيم في نفوس الأفراد قد تراجع بعد الأزمات الخيرة التي حدثت، كما أن دور المدرسة قد تراجع في التنشئة الاجتماعية مما ادى إلى حدوث ضعف ووهنا في منظومة القيم والضبط في المجتمع وبالتالي ازدادت الدوافع لارتكاب الجرائم والانحرافات بين بعض الشباب، أو انتشار التطرف والتشدد جاء بنسبة (٣٧%) لا شك في أن التطرف والتشدد يعد من أخطر المهددات الاجتماعية لأمن الشباب الاجتماعي، إذ شجع الانهيار الذي حدث في المؤسسات الرسمية الضبطية بعد الأزمات والحروب على ظهور جماعات متطرفة هددت ومزقت النسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي خاصاً الأنبار. مما شجع البعض على ارتكاب جرائم القتل وهدد المن والأمان في المجتمع. أما تراجع الاهتمام بالشباب من المجتمع والدولة جاء بنسبة (٢٥.٥%) ان الشباب اليوم هم في حاجة ماسة إلى الاهتمام والرعاية سواء كانت من المجتمع أو الدولة أو الأسرة من أجل عدم الأنحراف والانخراط في السلوكيات المنحرفة التي تهدد أمن المجتمع، لذا نجد ان بعض الشباب يتجه نحو ارتكاب مثل هذه الجرائم والأفعال عندما لا يجد الرعاية والاهتمام من الدولة التي تتيح له الفرصة في أبراز شخصيته وتحقيق أهدافه التي يسعى في تحقيقها. فيما جاء عدم تكافؤ الفرص بنسبة (٢٤%) وهي نسبة مقاربة لتراجع الاهتمام إذ أن عدم الاهتمام وعدم إتاحة الفرصة للشباب يؤدي بهم إلى طريق الانحرافات السلوكية وارتكاب الجرائم بأشكالها. وأن هذا التراجع في الاهتمام وعدم اتاحة الفرص جاء من الظروف التي مر بها المجتمع بدأ من الاحتلال وانتهاء بالنزوح الذي أثر على شريحة الشباب، فيما جاء أخيراً التقليد والمحاكاة لأنماط ثقافية وسلوكيات شبابية لبعض المجتمعات بنسبة (١٦.٥%) يرى أفراد عينة الدراسة أن أتجاه بعض الشباب نحو التقليد الغرب وانتهاج نفس السلوك المنحرف أدى بهم إلى الوقوع في

الجرائم وهذا ما جاءت به العولمة ومواقع التواصل الاجتماعي التي أثرت على الشباب. مما خلق لديهم روح التنافس والتقليد لنماذج وثقافات غريبة على المجتمع.

**النتائج:**

وقد توصلت الباحثة الى العديد من النتائج، منها:

١- أن كثر أفراد العينة هم من الشباب العزاب؛ وذلك لصعوبة تلبية متطلبات الزواج وتكوين الاسرة .

٢- ان اكثر افراد العينة هم من المحتاجين للمال مما يدل على أن نسبة البطالة والفقر كبيرة بين فئة الشباب .

٣- ان نصف افراد العينة لا يشعرون بالأمن والاستقرار هذا مما يدفعهم الى حالة من الاستبعاد الاجتماعي.

٤- ان نصف افراد العينة من المبحوثين هم غير راضين عن الاوضاع المجتمعية التي يمر بها المجتمع الانباري منها البطالة ، والفقر، والفساد الاداري، وسوء التعليم.

**اهم مقترحات البحث**

١- توفير الأمن الاجتماعي في جميع المؤسسات الاجتماعية في المجتمع .

٢- رسم سياسة تشغيلية للشباب بناء مستقبل لهم .

٣- توفير فرص العمل والقضاء على البطالة .

٤- دعم المشاريع الشبابية الجديدة ماديا ومعنويا .

٥- إتاحة الفرصة للشباب في التمثيل السياسي .

**الاحالات**

---

(١) د. معن خليل عمر، مناهج البحث في علم الاجتماع، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٦م، ص٥٦.

(٢) أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٩، ص٣٥.

(٣) ام الخير قوارح، المرأة المقاولة وتحديات النسق الاجتماعي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح الجزائر، ٢٠١٥، ص١١.

[٤] أمال عز الدين رشيد، الأمن الإنساني للأسرة العراقية في تطبيقات شبكة الحماية الاجتماعية، دراسة ميدانية في مدينة بغداد، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠٠٨، ص٩.

[٥] محي الدين يعقوب أبو الهول، الأمن الاقتصادي في القرآن الكريم، المكتبة المصرية، مصر، ٢٠١١، ص٤.

[٦] صلاح حسن أحمد العزي، التوتر العرقي والأمن الاجتماعي، أطروحة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص١٧.

[٧] خولة محي الدين، الأمن الإنساني وابعاده في القانون الدولي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد ٢، ٢٠١٢، ص٢٣٣.

[٨] عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والتنمية في العراق، ٢٠١٤، ص ٨٧.

[٩] إنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة الدكتور فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٣٨٢- ٣٨٣.

[١٠] د.عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والتنمية في العراق، مصدر سابق، ص ٨٠.

[١١] عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والتنمية في العراق، مؤشرات الهشاشة وفاعيلته السياسات، ط١، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، ص ١١٤.

[١٢] د. مهدي محسن العلاق، قياس فقر الاطفال، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي العاشر للدفاع عن حقوق الطفل، بغداد، ٢٢ نوفمبر ٢٠١٤، ١٨.

[١٣] د. حسن لطيف كاظم الزبيدي، الفقر في العراق، مقاربة من منظور التنمية البشرية، بحث منشور في ندوة العراق تحت الاحتلال، تدمير الدولة وتكريس الفوضى، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٢٨٧.

[١٤] تقرير التنمية البشرية لمصر، ٢٠١٠م، البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، ص ٧٧.

[١٥] نوري سعدون عبد الله، الشباب بين الاندماج والاستبعاد، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠١٤، ص٦٦.

[١٦] عبد الحسن الحسيني، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة، قراءات في تجارب الدول العربية واسرائيل والصين وماليزيا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨، ص ١٠.

[١٧] د. حسن لطيف كاظم الزبيدي، الفقر في العراق، مقاربة من منظور التنمية البشرية، بحث منشور في ندوة العراق تحت الاحتلال، تدمير الدولة وتكريس الفوضى، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٢٨٨- ٢٩٢.

[١٨] التقرير التحليلي للمسح الوطني للفتوة والشباب، نحو اتسراتيجية وطنية لشباب العراق، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مكتب العراق، ٢٠١١م، ص ٣.

[١٩] د.عدنان ياسين مصطفى، تحولات المجتمع العراقي بعد الغزو ٢٠٠٣، ٢٠١٤، ص٧٣

[٢٠] د. كريم محمد حمزة، الشباب مخاض الاندماج والاستبعاد، دراسة اعدت للمشاركة في تقرير التنمية البشرية الوطني الثالث في العراق، لسنة ٢٠١٢م، ص ٤٣.

[٢١] اميل دوركهايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة وتقديم د. محمود قاسم، مراجعة: محمد بدوي ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، ١٩٧٤، ص ١٥– ١٦.

[٢٢] المصدر نفسه، ص ٢٢.

[٢٣] رواء حيدر، ارتفاع معدلات الجريمة في العراق، الانترنت .http. Iraqhurr.org

[٢٤] د. رباح مجيد الهيتي، انهيار سلطة الدولة في العراق، دار العرب دار نور للنشر، دمشق، ٢٠١٠، ص١٣٠.

[٢٥] إنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٩٦.

[٢٦] د. عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق، دار امجد للنشر و التوزيع، ط١، عمان، ٢٠١٦، ص ١١٤ –١١٥.

[٢٧] د. عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والتنمية البشرية في العراق، مصدر سابق، ص ١٠.

[٢٨] نوري سعدون عبد الله، الشباب بين الاندماج والاستبعاد، مصدر سابق، ص ٩٣.

[٢٩] تيماء زهير كمال الدين، النزوح والأمن الإنساني للطفل، مصدر سابق، ص ٧٥.

[٣٠] انيتا مالي، جاي كيرت، التعليم في حالة الطوارئ في العراق، نشرة الهجرة القسرية، في ٢٢، ٢٠٠٥، ص ١٧.

[٣١] التقرير التحليلي للمسح الوطني للفتوة والشباب، مصدر سابق، ص ٢٦.

[٣٢] وزارة التخطيط، تقرير الاوراق الخلفية لمظاهر الفقر في العراق، بغداد، ٢٠٠٧، ص ٤– ٨.

[٣٣] نوري سعدون، الشباب بين الاندماج والاستبعاد، مصدر سابق، ص ٩٣.

[٣٤] تقرير الشباب في العالم لسنة ٢٠٠٥، مصدر سابق، ص ٢٢.

[٣٥] تقرير الشباب في العالم لسنة ٢٠٠٥، مصدر سابق، ص ٢٢ –٢٣.

[٣٦] نوري سعدون عبد الله وآخرون، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية للنزوح على المجتمع الانباري، جامعة الانبار، مركز الدراسات الاستراتيجية، دار الكتب الوثائق، بغداد، ٢٠٩، ص ٦٠.

[٣٧] د. عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق، تحليل سيوسيولوجي، ط١، المعارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١١٧.

[٣٨] تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص ٣.

[٣٩] الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، المادة رقم (٣٠).

(٤٠) تيماء زهير كمال الدين، النزوح والأمن الإنساني للطفل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، قسم الخدمة الاجتماعية، ٢٠١٨م، ص ٦٧.

(٤١) د. حميد كردي الفلاحي، الآثار الاجتماعية للحرب على المجتمع، ط١، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٨، ص ٢٨٩.

(٤٢) يزيد عباسي، مشكلات الشباب الاجتماعية في ضوء التغيرات الاجتماعية الراهنة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيصر – بسكرة، ٢٠١٦، ص١٢٣.

* أنتروننتي غدنز : عالم اجتماع بريطاني ولد في لندن عام ١٩٣٨، يعد غدنز أحد أبرز علماء الاجتماع المعاصرين نشر مالا يقل عن (٣٤ كتاباً) ويعد فيلسوف ذو رؤية عميقة في الحياة.

(٤٣) نوري سعدون عبد الله الشباب بيت الاندماج والاستبعاد، مصدر سبقن ص١١٢.

(٤٤) معاذ أحمد حسن، المجتمع المأزوم ومشكلات الشباب، مصدر سابق، ص١١٨.

(٤٥) د. حميد كردي عبد العزيز، البعاد الاجتماعية لظاهرة الفساد الإداري، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية عدد خاص بالمؤتمر الأول لكليات العلوم الإنسانية، ١-١٢ نيسان، ٢٠١٢، المجلد الثاني، جامعة الأنبار، ٢٠١٢، ص٥٣٢-٥٣٣.

(٤٦) عبيد أمينن تزيف وعي الشباب بين العولمة والدعاة الجدد، تقديم الدكتور عبد الباسط عبد المعطي، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط١، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٣٥ .

(٤٧) شنا فائق جميل، مستقبل العراق بين بناء الدولة ومحاولات التقسيم، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية القانون والسياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٩، ص٨٢.

* المجموع أكثر من (٢٠٠) كون السؤال يتيح الإجابة على أكثر من احتمال

**English Reference**


- Maan Khalil Omar, methods of research in sociology, Amman, Dar Al Shorouk for publishing and distribution, Vol.1, 1996.
- Ahmed Ben fares, lexicon of language metrics, Dar Al-Fikr for printing and publishing, Cairo, 1979.
- Umm Al-Khair kawareh, the entrepreneurial woman and the challenges of the social order, published master's thesis, Kassidy merbah University of Algeria, 2015.
- Amal Ezz al-Din Rashid, human security for the Iraqi family in the applications of the Social Protection Network, field study in the city of Baghdad, master's Thesis, University of Baghdad, Faculty of Arts, Department of sociology, 2008.
- Mohyeldin Yaqub Abu al-Sphinx, economic security in the Holy Quran, Egyptian library, Egypt, 2011.
- Salah Hassan Ahmed al-Azzi, ethnic tension and Social Security, unpublished thesis, Faculty of Arts, University of Baghdad, 2012.

- Khawla Mohieddin, human security and its dimensions in international law, Damascus University Journal of economic and Legal Sciences, vol.28, No. 2, 2012.
- Anthony Giddens, sociology, translated by Dr. Fayez Sabbagh, Center for Arab unity studies, i1, Beirut, 2005.
- Adnan Yassin Mustafa, human security and development in Iraq, indicators of fragility and its policy effectiveness, Vol.1, Amjad publishing and distribution house, Amman, 2016.
- D. Hassan Latif Kazem al-Zubaidi, poverty in Iraq, an approach from the perspective of human development, a paper published in the symposium Iraq under occupation, the destruction of the state and the consecration of chaos, the Arab future book series, The Center for Arab unity studies, Beirut, 2008.
- Nuri Saadoun Abdullah, youth between integration and exclusion, unpublished doctoral thesis, University of Baghdad, Faculty of Arts, Department of sociology, 2014.
- Abdel Hassan al-Husseini, human development and building a knowledge society, readings in the experiences of Arab countries, Israel, China and Malaysia, Arab house for science publishers, Beirut, 2008.
- () D. Hassan Latif Kazem al-Zubaidi, poverty in Iraq, an approach from the perspective of human development, a paper published in the symposium Iraq under occupation, the destruction of the state and the consecration of chaos, the Arab future book series, Center for Arab unity studies, Beirut, 2008.
- Analytical report of the national survey of bullies and youth, towards a national strategy for the youth of Iraq, United Nations Population Fund, Iraq office, 2011.
- D.Adnan Yasin Mustafa, transformations of Iraqi society after the invasion of 2003, 2014.
- D. Karim Mohammed Hamza, young people in the throes of integration and exclusion, a study prepared for participation in the third National Human Development Report in Iraq, for the year 2012.
- Emil Durkheim, rules of method in sociology, translated and presented by Dr. Mahmoud Kassem, review: Mohamed Badawi, Egyptian Renaissance library, Cairo, 1974.
- D. Rabah Majid Al-Heti, the collapse of state power in Iraq, Dar Al-Arab Dar Nour publishing house, Damascus, 2010.
- Anthony Giddens, sociology, translated by Fayez Sabbagh, Vol. 1, Center for Arab unity studies, Beirut, 2005.
- D. Adnan Yassin Mustafa, human security and societal changes in Iraq, Amjad publishing house, Vol.1, Amman, 2016.
- Anita Maley, Jay Kurt, education in the emergency in Iraq, Forced Migration Review, 22, 2005.

- Nuri Saadoun Abdullah et al., the social, economic, health and psychological effects of displacement on Anbar society, Anbar University, Center for Strategic Studies, Dar Al-Kitab al-duqak, Baghdad, 209.
- D. Adnan Yassin Mustafa, human security and societal changes in Iraq, sociological analysis, Vol.1, Al-Maarif publications, Beirut, 2009.
- Human Development Report 1994, United Nations Development Programme, translated by the Center for Arab unity studies, Beirut, 1994.
- Taima Zuhair Kamal al-Din, displacement and human security of children, unpublished master's Thesis, University of Baghdad, Faculty of education for girls, Department of Social Work, 2018.
- Hamid Kurdi Falahi, the social effects of war on society, Vol.1, memory for publication and distribution, Baghdad, 2018.
- Yazid Abbassi, social problems of youth in the light of current social changes in Algeria, unpublished master's thesis, Mohamed khaysar University – Biskra, 2016.
- Hamid Kurdi Abdul Aziz, the social dimension of the phenomenon of administrative corruption, Journal of the University of Anbar for the humanities, special issue of the first conference of the faculties of Humanities, April 1-12, 2012, Volume Two, University of Anbar, 2012.
- Obaid aminen falsifying the consciousness of youth between globalization and new preachers, by Dr. Abdel Basset Abdel Moti, Egyptian General Organization for writers, i1, Cairo, 2006.
- Shana Faiq Jamil, the future of Iraq between State-Building and attempts at partition, unpublished master's thesis submitted to the Arab Academy in Denmark, Faculty of law and Politics, Department of political science, 2009, p.82.